

## تقرير

## ليون يعيد ترتيب مديرية الآثار على م



## توضيح بيئي

تعليقاً على ما نشرته «الأخبار» (9 كانون الأول 2011) تحت عنوان «صراع الجنرالين يشل دور الرئيس» وما ورد فيها عن أحد السياسيين قوله أنه ما من «نقطة إيجابية لدى وزراء رئيس الجمهورية الثلاثة، فلا وزير البيئة ناظم الخوري استطاع أن يقوم بحد أدنى من العمل في وزارته... إلخ»، نوضح بعض ما حققه وزير البيئة في الوزارة، من دون التطرق إلى الجانب السياسي من المقال. فعلى الصعيد التشريعي، أحالت الوزارة إلى الحكومة مجموعة من مشاريع القوانين والمراسيم للنهوض بقطاع البيئة، ولأول مرة منذ سبع سنوات، وهي الفترة التي مرت على إعدادها، تبحث هذه المشاريع بشكل جدي في مجلس الوزراء. أما في ما يعود إلى النصوص التنظيمية، فقد قامت الوزارة بإنجاز جزء مهم منها، تحديداً في موضوعي المقالع والكسارات والصيد البري. وعلى الصعيد التوجيهي، حرّكت الوزارة الموارد اللازمة لتصويب عدد من النشاطات التي تؤثر على قطاع البيئة، فعرضت خطة إدارية لمكافحة تلوث بحيرة القروون والحوض الأعلى لنهر الليطاني على لجنة البيئة النيابية، والوزارات المعنية، والجهات المانحة. وأطلقت مشروعاً بتمويل إيطالي لإنشاء مطمر صحي للنفايات الصلبة في قضاء بعلبك، تحديد الشروط البيئية لإعادة تأهيل مكب صيدا، وتقدمت بمجموعة من الاقتراحات لرئاسة الحكومة لتحسين العمل بخطة إدارة النفايات الصلبة في لبنان. واستكملت هيكلياً مشروع للحد من التلوث المركزي المصدر بالتعاون مع البنك الدولي وتأمين موافقة مبدئية لتمويل المرحلة الأولى من المشروع بقيمة 35 مليون دولار. كما عملت الوزارة على تحديد الشروط البيئية اللازمة لإعادة ترتيب شاطئ جونيه، ومتابعة التنسيق مع وزارة الطاقة والمياه في إعداد التقويم البيئي الاستراتيجي لقطاع النفط، واستكمال تحديد التقنيات اللازمة والتكنولوجيات المتاحة لتحسين التكتيف مع، والتخفيف من، تغير المناخ، وإعداد مسودة مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية جراء حرب تموز 2006، إلى جانب المشاركة في المؤتمرات والندوات لتعميم الثقافة البيئية. وعلى الصعيد الرقابي، أطلقت الوزارة مشروعاً ممولاً من الحكومة اليونانية بقيمة حوالي 1,6 مليون دولار، لتطوير مراقبة موارد لبنان البيئية وتحديد نوعية الهواء، والشاطئ الساحلي والتنوع البيولوجي. وهي بصدد توقيع اتفاقية هبة قيمة 8 ملايين يورو مع الاتحاد الأوروبي لتطوير الحوكمة البيئية. المكتب الإعلامي لوزير البيئة

ماذا يجري في المديرية العامة للآثار؟ تشكيلات إدارية وقّعها الوزير غابي ليون تعطي المتعاقد أسعد سيف صلاحية الإشراف على عمل المسؤولين عن الوحدات في المديرية، ما يجعله مديراً بحكم الأمر الواقع. إنها حرب التعيينات تخاض بأساليب عدة، وإن على حساب التجاوز الصارخ لحدود الصلاحية

## بسام القطر

تعاني المديرية العامة للآثار، شأنها شأن كثير من مناصب الفئة الأولى في الإدارة اللبنانية، من شعور موقع المدير العام، وذلك منذ استقالة المدير السابق فرديك الحسيني في آذار 2010. ورغم وجود كفاءات عدة داخل ملاك وزارة الثقافة، اختار الوزير غابي ليون خوض معركة تعيين الأثري المتعاقد الدكتور أسعد سيف في هذا المنصب، بما يخالف الآلية التي أعدها وزير التنمية الإدارية محمد فنيش للتعيينات في وظائف الفئة الأولى، والتي جرى التوافق عليها في مجلس الوزراء في نيسان 2010. وبحسب هذه الآلية، يعدّ مجلس الخدمة المدنية لوائح بموظفي الفئة الثانية في الملاك الإداري العام المؤهلين للترقى إلى الفئة الأولى. حينها ترأس وزير الثقافة السابق سليم ورده لجنة ضمته إلى مندوب عن مجلس الخدمة المدنية واختصاصي سماء وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، ودرست ملفات 17 مرشحاً، ثم

تولى الوزير رفع اسم اقتراحه، إضافة إلى اسمين آخرين اختارتهما اللجنة، إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، لكن عدم التوافق السياسي على سلة متكاملة للتعيينات أبقي هذه الترشيحات خارج التداول.

ومع تعيين ليون وزيراً للثقافة، جرى تجاهل «لائحة ورده»، وإذا كان هذا الإجراء مفهوماً من الناحية السياسية، إلا أنه لم يلحق بطلب تأليف لجنة جديدة للإشراف على الترشيحات وفق آلية وزارة التنمية الإدارية، بل خاطب ليون كلاً من رئيس مجلس الخدمة المدنية ووزير التنمية الإدارية، طالباً رأيهما في ترشيح سيف إلى منصب المدير العام للآثار. ورغم جواب الطرفين السلبي، عمل ليون على تسويق ترشيح سيف في الأشهر الثلاثة الماضية، قبل أن يبلغ الأخير 44 عاماً من العمر، علماً بأن القانون يشترط أن يكون المرشح للتعين في الفئة الأولى دون هذه السن. فشل ليون في تعيين سيف مديراً عاماً للآثار من خارج الملاك، قابله الوزير بقرار إداري صدر في 28 تشرين الثاني الماضي، أثار استياء واسعاً في أوساط موظفي المديرية، لكونه جاء على مقاس سيف وتنصيبه مديراً عاماً فعلياً، إذ ينص القرار الذي يحمل الرقم 118 على «إعهاد مهام إلى بعض المتعاقدين لدى المديرية العامة للآثار وإلحاق اثنين متعاقدين في الوحدات في الإدارة المركزية والمناطق». ويعهد القرار إلى ثلاثة متعاقدين المهمات الآتية: الأثرية أنماري مايبلا عفيش: الإشراف على المتاحف، الأثري أسعد سيف: الإشراف على الحفريات الأثرية، المهندس خالد الرفاعي: الإشراف على الأبنية الأثرية. كذلك أعاد القرار توزيع عدد من المتعاقدين في الإدارة المركزية والمناطق. ونصّت المادة الرابعة من القرار على أن يُعهد إلى سيف الإشراف على عمل المسؤولين عن الوحدات المذكورة في المادة الأولى من هذا القرار، ويكون

الممتلكات الأثرية المنقولة. وقد قضت المادة 31 من القانون رقم 2008/35 بإلغاء «جميع النصوص المخالفة لأحكام هذا القانون أو غير المتفقة مع مضمونه»، وبذلك يكون هذا القانون قد ألغى مصلحة المتاحف من المديرية العامة للآثار، وأسس الهيئة العامة للمتاحف بنحو مستقل عن المديرية العامة للآثار، وجعلها تحت وصاية وزير الثقافة بموجب القانون رقم 36 تاريخ 2008/10/30.

وعليه، فإن قرار ليون يعدّ تجاوزاً للقانون، وهو قابل للطعن أمام مجلس شورى الدولة. وعلمت «الأخبار» أن هناك اتحافاً من الموظفين المعنيين للتقدم بهذا الطعن، ليس فقط لجهة تجاوز الوزير لقانون تنظيم وزارة

مسؤولاً تجاه وزير الثقافة عن الأعمال المنوطة بتلك الوحدات. ويتبيّن من مضمون القرار أنه ألغى مهمات الإشراف التي عُهد بها إلى الأثري هشام الصايغ على وحدة الممتلكات الأثرية المنقولة والمستودعات والحققها بوحدة المتاحف، علماً بأن هذه الوحدة لا يمكن إلغاؤها بقرار وزاري خلافاً للنص القانوني الذي قضى بإنشائها، أي القانون رقم 35 تاريخ 2008/10/30. وبمراجعة هذا القانون القاضي بتنظيم وزارة الثقافة، يتبيّن جلياً بموجبه إلغاء مصلحة المتاحف في المديرية العامة للآثار (المادة 14) وحصر هيكلية هذه المديرية العامة بثلاث مديريات كالاتي: مديرية المنشآت الأثرية والتراث المبني، مديرية الحفريات الأثرية، ومديرية

رغم وجود كفاءات داخل ملاك الوزارة اختار ليون خوض معركة تعيين أثري متعاقد (أرشيف)



## المشهد السياسي

## شركاء الحكومة يسعون إلى علاقات جديدة

إلا أن ذلك لم يمنع الوزير نقولا صحنواي من الإشارة، رداً على سؤال عن موقف حزب الله من قضية تصحيح الأجور، إلى «وجود ارتباط في الموضوع»، مؤكداً أن التيار والحزب «مقتنعان بهذا التحالف، ولا يوجد فيه «تريبج جميلة»، وثمة منافع من هذا التحالف موجودة وثابتة». أما النائب آلان عون، فلفت إلى أن «أموراً تبدلت على صعيد تكوين الحكومة وإعادة توزيع للقوى داخل مجلس الوزراء»، مشدداً على أنه «ما من قطيعة مع الرئيس نبيه بري أو مع غيره، بل هناك إعادة تقويم للوضع الحكومي وللحالات».

وفي سياق آخر، شهدت أمس النائبه بهية الحريري على الارتباك الذي «يشوب الوضع السياسي في البلد»، مشيرة إلى أن «عدم قدرة الدولة على تفعيل أمورها هو الذي يؤدي إلى هذا الارتباك». وأكدت الحريري دعمها للمطالب «المحقة للقطاعات النقابية والعمالية في موضوع تصحيح الأجور»، معتبرة أنه «حق لهم، وأمل التوصل إلى صيغة تنصف العمال».

عدم المشاركة في جلسة اليوم لا يزال قائماً «لأننا نعرف سلفاً أننا لن نصوّت على مسألة قانون الانتخابات». وفي ما يتعلق بلقائه الأمين العام لحزب الله، علّق باسيل أن «هذا يأتي في سياق سلسلة لقاءات، ولا علاقة له بالتصويت الذي جرى في الحكومة على خطة وزير العمل بشأن تصحيح الأجور». وأضاف: «نسمع من حزب الله دائماً الرغبة في أن نقوم بشيء جيد في البلد، لكن هذا لا يكفي، بل يجب التوجه نحو ترجمة الهموم إلى فرص عمل»، مؤكداً أن التكتل لن يستمر في هذه الحكومة «بهذا العجز، فإما نكون الأكثرية أو لا نكون».

من ناحية أخرى، أعلن رئيس الحكومة، نجيب ميقاتي، خلال جولته في أسواق بيروت، أن مجلس الوزراء «يسعى قدر الإمكان إلى تأمين التوازن بين الحاجات والإمكانات، ونحن منفتحون على أي نقاش في هذا الأمر»، وذلك رداً على سؤال عن مسألة تصحيح الأجور. وفي السياق ذاته، أكد أعضاء في كتلة الوفاء للمقاومة، أمس، دعمهم لمشروع الوزير شربل نحاس الخاص برفع الأجور، فشدّد النائب نواف الموسوي على «وقوفنا إلى جانب حلفائنا في طروحاتهم داخل الحكومة، ولا سيما مطالب وزراء الجنرال عون في مجالي الإدارة وخطط إنماء الكهرباء والمياه اقتناعاً منا بما يقدمونه».

الأدنى من التفاهم بين عون من جهة، والرؤساء ميشال سليمان ونبيه بري ونجيب ميقاتي من جهة أخرى، بما يساعد على تفعيل العمل الحكومي». وفيما أكد الوزير جبران باسيل، أمس، أنه التقى الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، يوم الخميس الماضي، أشارت مصادر التيار الوطني الحر إلى أن اللقاء شهد مصارحة من الجانبين حول ملامسات ما جرى أخيراً في مجلس الوزراء، فضلاً عن الاتفاق على ضرورة تفعيل التواصل بين الطرفين لتلافي تكرار أي سوء تفاهم. من جهة أخرى، أكدت مصادر رفيعة المستوى في تكتل التغيير والإصلاح أن التيار يسعى إلى تفعيل تواصله مع الرئيس نبيه بري «في إطار إعادة صياغة العلاقات مع جميع الحلفاء والأصدقاء».

وفي مقابلة مع تلفزيون الجديد، أشار الوزير جبران باسيل إلى وجود «تفاوت في الأولويات بين تكتل التغيير والإصلاح وحزب الله»، مشيراً إلى أن لديهم الكثير من الواقعية، ونحن لدينا الكثير من المبدئية. وبالنسبة إلينا، لا يجب أن نبدي الأمور السياسية على الأمور المعيشية دائماً». وأكد باسيل أن التكتل يمنح الحكومة «مهلة ضمنية»، ووزراء التكتل يقفون فيها على الشوار، ويتعاملون مع كل جلسة على حدة، مشدداً على أن البحث في المشاركة أو

لا يزال النقاش دائراً بين التيار الوطني الحر من جهة، وشركائه في الحكومة من جهة أخرى، ويبدو أن التواصل بين مكونات الأكثرية لن يتوقف عند ما جرى في ملف الأجور، بل يهدف إلى إعادة صياغة العلاقات بشكل يؤدي إلى تفعيل العمل الحكومي

استمرّت في اليومين الماضيين مفاعيل وقائع جلسة مجلس الوزراء الخاصة برفع الأجور، الأسبوع الماضي، رغم أن الأسبوع الجاري يحمل معه دعوة لعقد ثلاث جلسات للحكومة وإضراباً نقابياً يوم الخميس المقبل. فجلسة «الأجور» تركت تصدعاً في العلاقة بين حزب الله والتيار الوطني الحر، سرعان ما سعى الحزب إلى استدراكه، فاستكمل اتصالاته مع التيار وعدد من حلفائه. وأشارت مصادر مطلعة على الاتصالات إلى أن التواصل يهدف إلى «إعادة العلاقة مع التيار إلى ما كانت عليه قبل جلسة مجلس الوزراء الأخيرة، إضافة إلى السعي للتوصل إلى الحد